أسباب النزاعات المسلحة في السودان- دراسة تحليلية

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي

جامعة كسلا – السودان

المستخلص:

هدفت الدراسة لكشف أسباب النزاعات المسلحة في السودان– كدراسة تحليلية من خلال قراءة الواقع وتحليل تلك النزاعات المسلحة، واستخدمت الدراسة مناهج متعددة لدراسة المداخل العلمية في الظاهرة المراد دراستها، مثل المنهج الإقليمي والمنهج المورفولوجي، والمنهج الوظيفي، والمنهج تحليل القوة، وكما تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والتقارير المتخصصة والمراجع المكتبية المختلفة، والتي ساعدت في إعطاء التصور الكامل للأفكار، وربطها مع بعضها البعض في شكل حلقة دائرية، والكل مكمل للأخر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن النزاعات المسلحة في السودان هي معقدة في تركيبها ومتعددة الإبعاد والجوانب والأهداف والتقسيمات، ونجد أن السبب الرئيسي النزاعات هو الصراع على السلطة، وعواملها المساعدة هي الاختلالات المؤسسية والهيكلية والنعرات الأثنية والعرقية بكافة أبعادها المختلفة والتهميش والقسمة العادلة للثروة. وختاما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات التي من شانها معالجة الوضع القائم منها: لابد أن يكون الحل لجميع القضايا والإشكاليات في السودان من خلال خطة وطنية (سوداني – سوداني) وترتيب بيت داخلي دون تدخل أطراف أخرى، ربما تدس السم في العسل، من خلال الارتهان لها وتنفيذ أجنداتها، ولها أيضا تحيازاتها للأطراف الأخرى، وكذلك تطبيق مبادئ العقد الاجتماعي للمحافظة عليه وللخروج بالسودان إلى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة– ميكانيزم الترميز التضليلي– التهميش– أطراف النزاع.

Abstract:
The Causes of Armed Conflicts in Sudan - An analytical Study

The study aimed at studying the causes of armed conflicts in Sudan - as an analytical study by reading the reality and analyzing those armed conflicts. The different types that helped give a full perception of ideas and link them with each other in the form of a circular ring and each complements the other. The study concluded with several results that Sudan is complex in its composition and multidimensional, aspects, goals and divisions, and we find that the main reason for these conflicts is the conflict over Power and its auxiliary factors are institutional and structural imbalances, ethnic and racial prejudices in all their different dimensions, marginalization and the just division of wealth. In conclusion, the study recommended a number of recommendations that would address the existing situation, among which the solution to all issues and problems in Sudan must be a national plan (Sudanese - Sudanese) and the arrangement of an internal house without the interference of other parties, who may put poison in honey by mortgaging them and implementing their agendas and theirs as well. Its prejudices to other parties, as well as the application of the principles of the social contract to preserve it, to bring Sudan to safety
Key Words : Armed Conflicts - The Mechanism of Deceptive Coding Marginalization - Parties to the Conflict.

المحور الأول: أساسات الدراسة:

المقدمة:

لم يسعد السودان منذ الاستقلال عام 1956م باستقرار سياسي في ظل أنظمة الحكم المتعاقبة، وكانت النتيجة الحتمية ظهور النزاعات المسلحة التى كان يغذيها الشعور بالاستبداد من الحكام وانعدام الممارسات غير الرشيدة من قبل النخب الحاكمة، والتهميش والتفاوت التنموي والإقليمي بسبب الانحيازات الحضرية في ظل تنامي وعي طبقة مستنيرة مطالبة بتلك الحقوق، مما أدى إلى إيجاد النزاعات المسلحة، والتي توزعت في أجزاء واسعة من أطراف

السودان مثل إقليم دارفور وجبال النوبة ومنطقة الانقسنا وشرق السودان، وأفضت بعض النزاعات المسلحة بالمطالبة بحق تقرير المصير، وعلى ضوؤها انفصل جنوب السودان مكونا دولة جنوب السودان عام 2011م بالرغم من محاولات الحكومات المركزية عقد اتفاقيات وتسويات، ولكن لم تصمد تلك الاتفاقيات والتسويات، كما لجأت إلى ما يسمى ميكانيزم بالترميز التضليلي (1) لكسب ود الفئات المهشمة، ولكن دون جدوى، ومازال الحال قائما، حيث توجد حركات تمرد المسلحة أخرى مواصلة ما انقطع من تمرد بجنوب السودان إلى يومنا هذا، مما يعد وجودها سببا رئيسيا لبروز المطالب الانفصالية.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في دراسة أسباب النزاعات المسلحة في السودان والتي يتم تناولها من خلال أسبابها الرئيسية والثانوية وفواعلها المشاركين الداخلين والخارجين، والتي أفضت إلى انطلاقة النزاعات المسلحة في السودان هي شرارة النزاعات المسلحة، وهي عوامل محفزة كان هدفها الأساسي والرئيسي هدم رأس الحكم في السودان. أن هذه الدراسة جاءت للمساهمة في توضيح أسباب النزاعات المسلحة في السودان من خلال إلقاء الضوء عليها من خلال المؤشرات الجذرية، والأسباب المساندة، والعوامل المحفزة للنزاعات في السودان، بالإضافة إلى معرفة أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين في عمليات إدارة النزاعات، وأصبحت النزاعات من أبرز الملامح الدولية للسياسة في العالم.

1ميكانيزم الترميز التضليلي هو في الواقع عملية تمثيلية يستعملها المركز عند استشعاره حدة التناقضات وبوادر التمردات والتغيرات لإضفاء شرعيته واستمرار يته وذلك ابتاع شكلين من الميكانيزمات هما :
الأول: تمثيل العدل: كان يقوم الحاكم مثلا بالانتصار لفرد من العامة في قضية معينة أو مشاركة العامة في بعض الأمور مثل الطقوس الاجتماعية والدينية للإيحاء بأن المساواة والعدل مكفولان في الوقت نفسه الذي تظل فيه توجيهات الواقع هي، هي أي تغيب العامة ــ الهامش.
الثاني: استيعاب أفراد من العامة: لتمثيلهم في المركز لإعطاء انطباع بالمشاركة خاصة في حالات التململ والضيق وظهور بوادر التمردات والثورات وغالبا ما يكون هؤلاء الأفراد من المتفوقين وقادة الرأي وسط العامة، في مقابل ذلك يتم تحسين أوضاعهم توطئة لاستيعابهم بشكل نهائي في المركز أو هامشه مع تمييع الصراع وتغييب العامة، الهامش(إسماعيل، د، ت).

أسئلة البحث:

لتحليل هذه الدراسة قمنا بطرح المشكلة الأساسية على النحو التالي:

ماهي أسباب النزاعات المسلحة في السودان؟

وللإجابة على هذه المشكلة تم طرح عدد من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

1. ماهي أنواع وأصناف النزاعات المسلحة في السودان وتطوراتها عبر المراحل الزمنية المختلفة؟
2. ماهي الأسباب الرئيسية والمساندة للنزاعات المسلحة في السودان؟
3. ماهي الفواعل الخارجية والداخلية الداعمة بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لتفاقم وتأجيج النزاعات المسلحة في السودان؟ (معرفة الأدوار التي يلعبها هؤلاء المشاركين).

فرضيات الدراسة:

1. أن هنالك علاقة طردية بين طبيعة النزاع أسبابه وأهدافه.
2. ترتبط النزاعات المسلحة في السودان بعدم قيام الدولة السودانية بمتطلبات وواجبات بناء الدولة اتجاه المواطنين.
3. العوامل الداخلية ساهمت بدرجات متفاوتة وبصورة أكبر من العوامل الخارجية في تأجيج النزاعات المسلحة في السودان.

أهمية البحث:

على هذا النحو تكمن أهمية البحث في تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاعات للوصول إلى فهم عميق تساعد في إيجاد آليات لحل تلك النزاعات (تشخيص الحالة) وإلقاء المزيد من الإيضاح على النزاعات المسلحة في السودان، ومعرفة العوامل التي أدت إلى نشوب النزاعات المسلحة في السودان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تعريف النزاعات من حيث توصيفها – تصنيفها – ومعرفة وتشخيص العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في عمليات النزاعات المسلحة في السودان، وتوعية السكان بالنزاعات وخطورتها التي تجلب الدمار والخراب للناس، وتوضيح أطوار النزاعات المسلحة في السودان، وأسباب تفاقمها، وإعطاء توضيح وتشخيص وتحليل علامات الاستفهام والأسباب المؤدية للنزاعات المسلحة في السودان، وبالتالي تقديم مخرجات وآليات تساعد في حل النزاعات.

منهج البحث:

استخدم الباحث مناهج متعددة في معالجة الظاهرة المدروسة منها المنهج الإقليمي في دراسة الوحدات السياسة لدولة السودان، من حيث مكوناتها دون التركيز في سرد التفاصيل، وكذلك استخدم المنهج التاريخي السياسي في معالجة الماضي للدولة في السودان، وصولا للحاضر بهدف قراءة مستقبلها الجيوسياسي، وفي محاولة للمطابقة بين المكونات الطبيعية والبشرية، وأيضا استخدم الباحث المنهج المورفولوجي في تحليل شكل وحدة الدولة السودانية من حيث التركيب والأنماط المكونة له، وذلك بتحليل أنماط تركيب وحدات الارتباطات المكانية للدولة في السودان، وتماشيا مع ذلك استخدم المنهج الوظيفي الذي قام بتحليل الوظائف الداخلية والخارجية، وتتخلص في الاهتمام بالوظائف الداخلية في النواحي التالية:

1- تحقيق الأهداف السياسية الخاصة (الانصهار العرقي واللغوي والعقائدي) لدولة السودان.

2- استتباب الأمن وتحقيق الوحدة الوطنية.

3- تأكيد سيادة القوانين والنظام داخل الوحدة السياسية.

4- العمل على تحقيق الرفاهية لكل المواطنين داخل الوحدات السياسية للدولة السودانية.

إما في طور العلاقات الخارجية فيكون التركيز على الآتي:

1- دراسة الوحدة السياسية ومشكلاتها الدولة في السودان بحكم أنها المحدد للعلاقات المكانية بين الوحدات السياسية.

2- دراسة العلاقات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمارات.

3- تحليل العلاقات السياسية الخارجية للوحدات السياسية، وبخاصة الدول القطرية مع كافة الوحدات السياسية الأخرى.

تحليل الوضع الاستراتيجي للوحدة السياسية من خلال ممارستها السياسية على المستوى الإقليمي والعالمي، ويكون التركيز في هذه الحالة على العلاقات الدفاعية الخارجية والإمدادات العسكرية الخارجية، فهذا من شأنه أن يكشف مواطن الضعف والقوة داخل الوحدة السياسية، واستنادا إلى حصيلة وظائفها الداخلية والخارجية التي تقوم بها.

وختاما تم استخدام منهج تحليل القوة، وهو تحليل وتقدير مواطن القوة والضعف داخل الوحدة السياسية في الحاضر والمستقبل، بمعناها الواسع التي تشمل عناصر عديدة، وهي الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، ويعد هذا المنهج أكثر استخداما، ويستند على فكرة تحليل عناصر الوحدة السياسية، القوة الطبيعية والبشرية، بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف بداخلها (المنقوري،2005م).

طرق جمع البيانات:

جمعت البيانات الإحصائية من التقارير والأبحاث والأوراق العلمية والندوات، التي تم الحصول عليها من الشبكة العنكبوتية، على الرغم من تضارب المعلومات أحيانا، فيما يتعلق بالأرقام، وعدم دقتها والإحصاءات، إلا أنها تعد الأساس الذي بنيت عليه الدراسة، كما تمت الاستعانة بالمصادر والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري:

هنالك العديد من المفاهيم والتصورات النظرية المختلفة لمصطلحات السلام، والنزاع والسبب في ذلك يعود إلى اختلافات المدارس الفكرية والتوجيهات السياسية لمنظري هذا العلم،

فضلا عن المتغيرات العديدة، والتي واكبت القرن العشرين، والتي بلا شك كان لها أثر واضح في نشأة هذا العلم وتطوره، وتجدر الإشارة هنا إلى أن علم دراسات السلام والنزاع لا يعد علما جامدا بل علم ديناميكي ومتغير، كباقي العلوم الاجتماعية التي تحاول دائما ايجاد تصورات ونماذج حديثة لمفاهيمها النظرية، وذلك يرجع إلى ظهور الكثير من القضايا الدولية المعاصرة والتي تستوجب البحث والتطوير لإيجاد الحلول والبدائل العلمية المناسبة معها (الصمادي،2010م).

أولا: تعريفات السلام:

هنالك العديد من التعريفات المختلفة لمصطلح السلام يمكن إجمال بعضها كما يلي:

أولا- السلام:

1- السلام: هو حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحرب.

2- السلام: هو غياب العنف أو الشر وحلول العدالة.

2- السلام: هو عبارة عن محصلة التفاعل ما بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية.

4- السلام هو ليس فقط غياب الحرب بل أيضا حلول الخير للفرد والمجتمع.

5- السلام هو وصفة أخلاقية يقوم على الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح.

(الصمادي،2010م).

ثانيا: تعريفات النزاع:

هنالك العديد من التعريفات المختلفة لمصطلح النزاع يمكن إجمال بعضها كما يلي:

1- النزاع: هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الأخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهما وتعويق تحقيق أهدافهما.

2- النزاع: هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنا معا.

3- النزاع: هو أي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهما غير متوافقة.

4. النزاع: هو عبارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة (الصمادي،2010م) والشكل (1) تصور عام لمجال السلام والنزاع.

الشكل (1) تصور عام لمجال السلام والنزاع

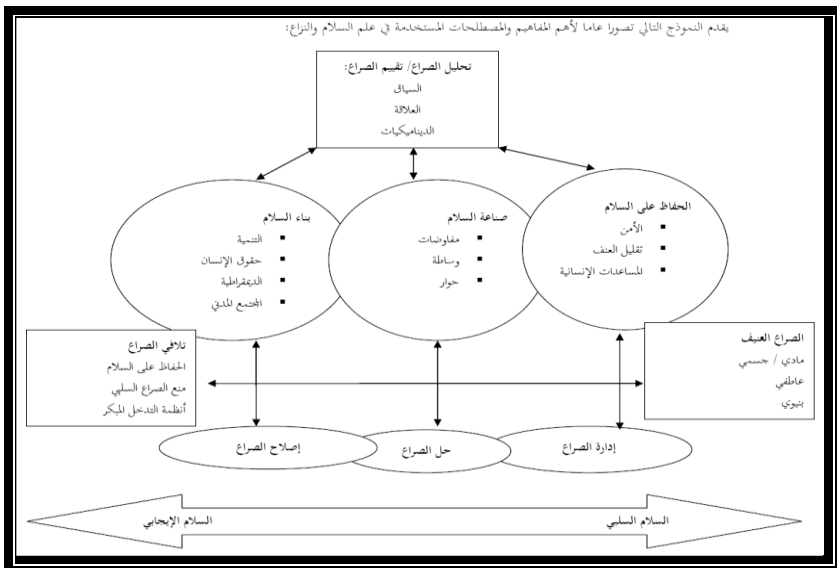

المصدر :الصمادي،2010م

ثالثا: الصراع:

الصراع هو عدم توافق أهداف الخصوم في إطار علاقتهم مع بعضهم البعض، ويمكن أن يتم اعتبار موضوعات الصراع من الموضوعات التي يتخذ الأطراف من الصراع مواقف متباينة نحوها بالنسبة لأهدافهم المسبقة وغير المعلنة.

أنواع وموضوعات الصراعات:

تتعدد موضوعات الصراعات والتي تتخذ إشكالا متعددة منها:

1- موضوعات الصراع الناشئة عن محدودية الموارد (الصراع على الموارد / الموارد المادية).

2- موضوعات الصراع الناشئة عن الاستمرار في البقاء (البقاء من أجل البقاء/ الصراع على السلع الإستراتيجية).

3- موضوعات الصراعات التي تنشا حول آليات العلاقات (الآليات السلبية وموضوعات الصراع المتعلقة بالسلطة).

1- موضوعات الصراعات التي تنشأ عن القيم (المعتقدات والقيم الدينية) (الصمادي،2010م).

المحور الثالث: الخصائص الطبيعية والبشرية للسودان:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، ويطل على البحر الأحمر والنيل وهو الأكثر بروزا في جغرافيته.

الإحداثيات: هذا الموقع الجغرافي يمتد بشكل طولي وعرضي بحدوده الشمالية والجنوبية على خط طول 49 .21 ق – 34 .38 ق وخط عرض 8 .23 ش – 45 . 8 ش.

المساحة: تبلغ مساحة السودان (1882.000 كلم^2) ويعد 16عالميا، والثاني إفريقيا، والثالث عربيا. ومساحة البر تبلغ (1.752.187 كلم^2) ومساحة البحر تبلغ (129.813 كلم^2) ويبلغ طول الساحل (872 كلم). والخريطة (1) توضح ذلك.

المناخ: هو مناخ صحراوي وشبة صحراوي جاف في أقصي الشمال (الولاية الشمالية /شمال كردفان/وشمال دارفور) شبه الصحراوي إلى ماطر في الأواسط والجنوب، ومناخ السودان يتمتع بتنوع مناخي جيد، وذلك لكبر مساحته مما يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية.

السطح: السودان في غالبيته سهول منبسطة مع وجود مرتفعات تتمثل في سلسلة جبال البحر الأحمر ومرتفعات جبل مرة. ملامح السطح تلعب دورا كبيرا في التوجه الاقتصادي، والسطح في مجمله عبارة عن سهول منبسطة، وهذا يعني توفر العوامل المساعدة والملائمة في الإنتاج الزراعي والحيواني والغابي.

خريطة (1) خريطة السودان قراءات عامة

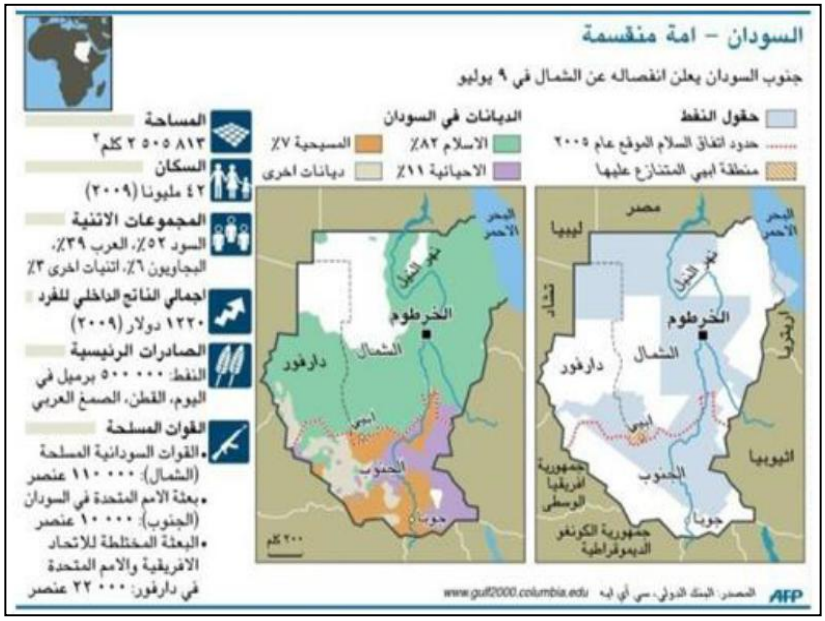

المصدر :عمرو،2016

السكان في السودان:

أخر تعداد سكاني في السودان كان في عام 1993 وبلغ عدد السكان (25.6) مليون نسمة وحسب المصادر من الجهاز المركزي للإحصاء بلغ تعداد السكان حوالي (33.419.625) نسمة حسب بيانات 2018م، وتعداد السكان والزيادة السكانية بين إحصاء (1993–2008م) تبلغ حوالي 52%. وإذا قمنا بتقسيم السودان إلى قسمين على امتداد محور طولي من الشمال إلى الجنوب على خط الطول 31 درجة شرقا فسنجد أن الجزء الشرقي يمثل 38% من مساحة السودان، ولكنه يضم 56%من السكان، أما الجزء الغربي فيمثل 62% من مساحة السودان ويضم 44%من السكان، وتقع في الجزء الشرقي مشروعات التوسع الزراعي (كالجزيرة والرهد والقاش)، كما توجد به أهم مناطق العمران الكبرى والتجمعات العمرانية الحضرية، ولذلك نجد حركات الهجرة والاستيطان تكون من القطاع الذي يقع غرب هذا الخط

إلى القطاع الذي يقع شرقه. الجدول (1) يمثل الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) والشكل (2) يمثل حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون).

الشكل (2) حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون)

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، 2006م

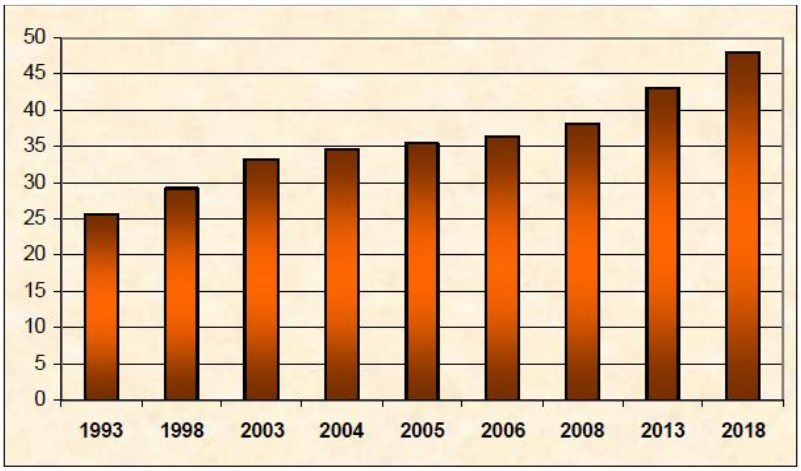

يوضح الشكل السابق حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون نسمة) ويلاحظ بأن السكان في تصاعد مستمر، وذلك لعدة السباب تطور الخدمات الصحية في المدن والاهتمام بالصحة الإنجابية فيها بالإضافة إلى الهجرات المستمرة من خارج السودان. وبالنظر إلى الجدول التالي (1) نجد أن أكثر الولايات سكانا من حيث التعداد والكثافة هي ولاية الخرطوم، وذلك لوجود عوامل الاستقطاب الحضري من خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه الآمنة وغيرها، كما نجد أن ولايتي الشمالية ونهر النيل على الرغم من أن الولايتين يمثلان المساحة مقدرة إلا أنهم أضعف سكانا من حيث العدد والكثافة، وذلك لوقوعهم في النطاق الصحراوي وشبة الصحراوي.

الجدول (1) الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) للعام 2011م

الرقم	الولاية	المساحة ($كلم^2$)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية ($نسمة/كلم^2$)	العاصمة
.1	البحر الأحمر	212,800	1.400.000	7	بورتسودان
.2	الجزيرة	25,543	3.796.000	149	ودمدني
.3	الخرطوم	25,122	7.118.796	283	الخرطوم
.4	الشمالية	348,697	510.569	1	دنقلا
.5	نهر النيل	122,000	1.300.000	11	الدامر
.6	القضارف	75,263	1.148.262	15	القضارف
.7	كسلا	42,282	1.527.214	36	كسلا
.8	سنار	40,680	1.400.000	34	سنجة
.9	شمال كردفان	190,840	2.353.460	12	الأبيض
.10	جنوب كردفان	79,470	1.066.117	13	كادقلي
.11	شمال دارفور	290,000	1.600.000	6	الفاشر
.12	جنوب دارفور	127,300	2.152.499	17	نيالا
.13	غرب دارفور	79,460	2.036.282	26	الجنينة
.14	النيل الأبيض	39,701	675.000	17	ربك
.15	النيل الأزرق	45,844	600000	13	الدمازين

المصدر: الموسوعة الحرة، نقلا من عبد الله،2011م

يقدر عدد سكان السودان بحوالي 33.419.625 نسمة للعام 2018م بنسبة عالية في المناطق الريفية كما موضح في جدول (1) التعداد السكاني، وتبلغ الكثافة السكانية (الحسابية) في السودان 16 شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، حيث تعتبر هذه الكثافة مرتفعة مقارنة بكثافة السكان في نطاق الساحل أقل من 10 أشخاص للكيلومتر المربع، وذلك بسبب محدودية وهشاشة موارد الأراضي الجافة وشبه الجافة، حيث تقع مساحة أكثر من نصف أراضي السودان، ويمكن القول أن الكثافة السكانية تتراوح بين (2- 3) شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر في المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية، وترتفع إلى (218-230) شخصاً

للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع في مناطق أسواق العمل الكبرى في السودان، وقد بلغت الكثافة السكانية في ولاية الخرطوم 231 شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، بينما تصل في الولاية الشمالية إلى 10 أشخاص للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، وتكمن إبعاد المشكلة السكانية في السودان في الآتي:

1- عدم وجود توازن بين السكان والموارد الطبيعية والخدمات المتاحة :

إن التنمية بالسودان تسير بصورة تلقائية، وليست ذات أهداف منشودة في حين توجد زيادة سكانية بسبب الهجرات الوافدة (ألاجئين) من دولتي اريتريا وإثيوبيا أو نزوح داخلي بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة.

2- سوء التوزيع السكاني :

حيث يتركز التوزيع السكاني في السودان في ولاية الخرطوم رغم صغرها من المساحة كلم مربع مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية والخدمية في المدينة، وظهرت إفرازات جديدة مثل تدهور المرافق العاملة، وظهور الملوثات البيئية، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي والتوطن الحضري.

3- التوزيع العمري :

توجد نسبة كبيرة للأعمار الصغيرة (سن الإعالة) وسن أقل من 15 سنة وهي من الفئات الغير منتجة اقتصاديا.

4- عدم الاستقرار السكاني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن (هجرة متدرجة).

5- التوطن الحضري للخدمات.

5- ضعف آليات الصمود والتصدي أمام الكوارث.

6- انخفاض مستوي الخصائص السكانية :

وهي بشكل اقتصادي وتعليمي، وذلك يتمثل في ارتفاع نسبة الأمية والبطالة والفقر بصورة كبيرة، وقد نجد أن لهذه المشكلة عدة آثار منها التنافس على الحصول على الغذاء،

والعجز المائي، ونقصان الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والسكن العشوائي، والفقر، ووجود اختلال في النمو السكاني من حيث (الحجم والكثافة، والتوزيع الجغرافي، والتركيب النوعي والعمري)، والنزوح السكاني من الريف نحو المدن، وهجرة الأدمغة، وتفشي الأمية، وعدم وجود البرامج التعليمية، وسوء الأحوال الصحية وتفشي الأمراض، ويضاف إلى ذلك عدم وجود مراكز تدريب فاعلة في الريف وإهمال دور الشباب والمرأة في التنمية.

التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية في السودان:

يتركز الثقل التنموي في السودان بين خطي (7. 15) درجة شمالا حيث توجد المشروعات الزراعة المروية والإلية المطرية والتقليدية المطرية مثل :

1- مشروع الجزيرة 2- مشروع الرهد 3- مشروع السوكي

4- مشروع حلفا 5- مشاريع الإعاشة السبعة 6- مشروع القاش

7-الزراعة الإلية في القضارف 8-الدالي والمزموم

المشروعات الصناعية (مصانع السكر):

1- حلفا الجديدة 2- عسلاية 3- كنانة 4- الجنيد 5- النيل الأبيض 6- سنار

والمشروعات المائية (السدود والخزانات):

1- مروي 2- سنار 3- الروصيرص 4- خشم القربة 5- جبل أولياء 6- أعالي نهري عطبرة وستبيت

والموانئ البحرية وهذا يعني إنها ليست دولة حبسية:

1-بور تسودان 2- سواكن 3- عثمان دقنة 4- بشائر 1و2 5- اوسيف

وذكر (محمد،2010م) أن مناطق الثقل التنموي في السودان التي تقدر بربع مساحة السودان التي تحتوي 95% من الإنتاج الزراعي بها و95% أيضا من المورد المائية تمر من خلالها، وكل المعادن وحقول البترول وكذلك 85% من الثروة الحيوانية ومصادر الطاقة،

وتماشيا مع ذلك 70% من القاعدة الصناعية الخريطة (2) توضح مناطق التوزيع الجغرافي الثقل التنموي في السودان.

الخريطة (2) التوزيع الجغرافي الثقل التنموي في السودان

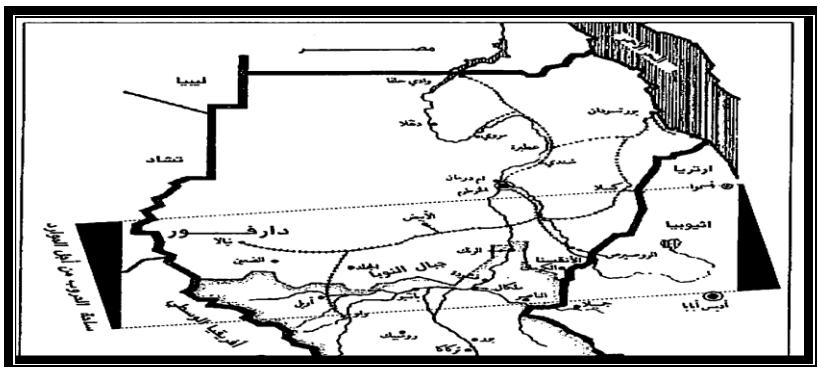

المصدر :محمد2010م

الموقع الجيوسياسي للسودان:

جمهورية السودان ذات موقع جغرافي متميز في قلب القارة الإفريقية تحده شمالا مصر وجنوبا دولة جنوب السودان وغربا جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطي وشرقا البحر الأحمر وجمهورية إثيوبيا واريتريا ومجاورته، لذلك فإن العدد الكبير من الدول الإفريقية المجاور للسودان سببت له العديد من المشكلات، منها وجود إعداد هائلة من اللاجئين، وفدوا إليه بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلادهم، والحروب الأهلية بها، إضافة إلى حدوث المجاعات نتيجة الجفاف خاصة في منطقة القرن الإفريقي، وبذلك يمكن أن نوضح بعض الخصائص التي تتميز بها جمهورية السودان بحكم موقعه الجغرافي ونلخصها في النقاط التالية:

1- تتميز معظم أراضي السودان بأنها سهول منبسطة وأن 2% من مساحته تنخفض عن (300) متر، و45% من مساحته يتراوح ارتفاعها بين (300 ـ 500) متر، ونصف مساحته تحت مستوي (1200) متر، وحوالي 3% من مساحته تعتبر شديدة الارتفاع في جبل مرة في أقصي الغرب (3042) متر فوق سطح البحر ومنطقة جبل عوينات

في الشمال الغربي على الحدود بين السودان ولبيبا ارتفاعه (1902) متر فوق سطح البحر، وجبال الانقسنا في الحدود الجنوبية الشرقية لدولة إثيوبيا، وسلسلة جبال البحر الأحمر في الشرق (2000) متر فوق سطح البحر، وجبال النوبة في غرب وسط البلاد (600) متر فوق سطح البحر.

2- تمثل البلاد من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والأثني صورة مصغرة للقارة الإفريقية وهي تشكل الهوية السودانية.

3- يطل السودان على ساحل البحر الأحمر بمسافة (720) كلم ويمتلك حوالي 59 جزيرة.

4- كان السودان حتى منتصف القرن الماضي الممر الرئيسي لقوافل الحجيج والتجارة من غرب إفريقيا إلى الأراضي المقدسة وشرق إفريقيا.

5- يتمتع السودان بموقع جيو سياسي مهم بين إفريقيا والشرق الأوسط وحلقة وصل بين القارتين إفريقيا وآسيا.

6- يعد السودان جزء من منظومة دول حوض النيل الذي يبلغ مساحته ثلاثة مليون ميل مربع ويضم بداخله انهار وروافد التي يتألف منها حوض النيل.

7- يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وينساب رافديه النيل الأزرق والأبيض ليلتقيا في الخرطوم.

8- يتوسط السودان حوض وادي النيل الذي يلعب دورا حيويا في حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي علاقاته الخارجية.

9- بامتداد جمهورية السودان من منطقة الشمال الإفريقي إلى وسط القارة الإفريقية تتدرج الأقاليم المناخية والأمطار من المناخ الصحراوي الجاف في الشمال إلى المناخ الاستوائي غزير الأمطار في الجنوب إلى المناخ الشتوي في شرقه.

10- موقعه الجغرافي يجعله العمق الاستراتيجي للوطن العربي في افريقيا بقربه من بوابة البحر الأحمر وخليج العربي والمحيط الهندي ومنطقة مصادر النفط العربي، ويجعل له

حضورا وتأثيرا في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل ويجعله محط اهتمام القوي الدولية الكبرى ومعرض للمشاكل المحيطة كالوضع الصومالي (القرصنة، الصراع بين إثيوبيا واريتريا، منطقة البحيرات).

11- تقع جمهورية السودان في الجزء الشرقي لقارة إفريقيا على شاطي البحر الأحمر فيما يعرف بإقليم شرق إفريقيا.

12- يقع السودان في منطقة قرن المجاعة (إثيوبيا، جبيوتي، الصومال، كنينا) التي تتصف بانتشار الكوارث الطبيعية وتكرار موجات الجفاف الشديد بالأعوام (1984/38-2010/2009م) ونقص الغذاء والكوارث، وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي مهدت الطريق للتدخل الدولي (الكرم،2017م).

المحور الرابع النزاعات المسلحة في السودان:

أولا: مدخل تمهيدي :

النزاعات تعد ظاهرة متعددة الجوانب متفردة في خصائصها معقدة في إبعادها التي تبدو مؤشراتها عسكرية اقتصادية اجتماعية قانونية أيدلوجية سياسية وأسبابها المؤدية إلى نشوبها من إطراقها المشاركين بطرائق مباشرة أو غير مباشرة (الخفية أو الظاهرة ثنائية أو متعددة داخلية أو خارجية)، ومن حيث النتائج المتمخضة عنها مثل تغيير البيئة الداخلية أو الخارجي (عادل، 2010م).

تصنيف النزاعات المسلحة في السودان:

يمكن تقسيمها إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: تصنيف النزاعات في السودان حسب النوع:

تنقسم النزاعات في السودان حسب النوع إلى أربع أنواع والتي تناولها (بركان، 2017م) وهي على النحو التالي:

1- النزاعات الوطنية: وهي نزاعات تنشب بصورة رئيسية حول السلطة السياسية للدولة (المركز) وهي نزاعات تنشب بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنية، وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزية، والتي تعني إلى حد كبير السيطرة على عصب السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلي كل أدوات القهر، وذلك إن النزاعات الدموية بين النخب الوطنية تستمر بقدر ما تستمر القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحدث السيطرة الكاملة لسلطة الدولة.

2- النزاعات الإقليمية: وهي نزاعات تنشب عادة حول السلطة السياسية في إقليم معين (المركز الإقليمي) وهو يعد أحد نتائج ضعف السلطة المركزية، خاصة في البلدان ذات المساحة الجغرافية الشاسعة والسودان خير نموذجا لذلك.

3- النزاعات المحلية: وهي نزاعات تنشب حول الثروات الطبيعية المتجددة، وعلي نطاق المجتمع المحلي المباشر، ويقع هذا النوع من النزاعات بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض والمياه والنباتات والحيوانات، بعد أن صارت نادرة نتيجة للتردي البيئي أو من خلال التضييق على الناس وحرمانهم من حق استخدام هذه الثروات، ولقد نتج هذا النوع من النزاع في السودان بسبب التغيير المناخي الراجعة أسبابه أصلا لإزالة الغابات، وتقلص معدل هطول الأمطار، وارتفاع معدل الحرائق واتساع الزراعة الإلية الواسعة النطاق لأغراض التصدير، والتي يشجعها برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في إعداد السكان والثروة الحيوانية، وقد اجتمعت هذه العوامل كلها لتقليص حجم الثروات الطبيعية والحرمان من فرص التمتع بها، وأدت في مجلها إلى تحويل أكبر قطر في القارة الإفريقية قبل الانفصال عام 2011م إلى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، وبمعني آخر، فإن هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوهات البيئية والاقتصادية، ويشكل النزاع في دارفور جزءا من هذا النوع من النزاعات والذي قام نتيجة التهميش التنموي

التاريخي، تحت مظلة اتساع دائرة الجفاف، وما خلفه من صراعات على المياه بين نمطي الإنتاج الزراعي والرعوي.

2- نزاعات السلب والنهب المسلح: ويمثل النزاع في دارفور الخانة الرئيسية لهذا النوع من النزاعات، وهو نزاع متواصل ومتشابك الأبعاد، في ظل قيام المليشيات المسلحة، بل أصبح هذا النوع من النزاعات مصدر زرق ووسيلة كسب عيش خاصة للشباب مع انتشار للسلاح في ظل وجود واستمرار العطالة ومع البؤس الحضري، بتلك المناطق مع تدني للظروف الاقتصادية والتدهور البيئي، وهذا النوع النزاعات كان سببا رئيسيا في حصاد ألاف الأرواح، وتشريد الأسر وتصدعها.

الاتجاه الثاني: تصنيف النزاعات في السودان حسب الفئة:

تتقسم النزاعات في السودان حسب الفئة إلى ثلاث فئات، مع اتسام هذه النزاعات بأنها نزاعات مزمنة وطويلة ومعقدة ومتعددة، وهي تقع في ثلاث فئات (مجتمع- دولة) (مجتمع – مجتمع) (دولة- دولة).

الفئة الأولى: أي نزاع المجتمع والدولة يرتبط مع الحروب الأهلية (مجتمعات تعاني مظلومة شرعية وتاريخية تتحدي الدولة).

الفئة الثانية: فهو نزاع المجتمع مع المجتمع ويتعلق بالصراع المجتمعي (بين المجتمعات وداخلها) تحت مظلة الدولة.

الفئة الثالثة: نزاع الدولة مع الدولة بين دول ذات سيادة، والمشترك في هذه الفئات من النزاعات هو الدولة (بركان،2017م)

ثانيا: أسباب النزاعات المسلحة في السودان:

تعددت أسباب النزاعات المسلحة في السودان، وهذه الأسباب ساهمت بدرجات متفاوتة في دنيكاميكيات النزاعات في السودان، فمنها أسباب داخلية مثل النظام السياسي ووضعية هشاشة الدولة وانعدام الاندماج الوطني، ومنها ما يعد من الأسباب الخارجية التي تبدو

مؤشراتها في الموروث الاستعماري، الذي يعد أقدم الأسباب الخارجية المساهمة في عمليات تفاقم وتأجيج النزاعات المسلحة في السودان، وأيضا الإعلام الغربي المسخر لتناول قضايا النزاعات في السودان، والذي يعد من أحدث الأساليب الخارجية المساهمة في زيادة وتيرة النزاعات في السودان، من خلال انعكاس صورة وهمية ومفخمة عن أثار النزاعات في السودان، وهي معلومات متضاربة مع أحادية المصدر المأخوذة منه تلك المعلومات، التي يتغذى بها الرأي العام العالمي، وأصبحت كثوابت خاصة والتي تتعلق بإقليم دارفور على سبيل المثال، وهذه الأسباب هي على النحو التالي:

أ. الموروث الاستعماري:

يعد الاستعمار من أقدم العوامل الخارجية التي شجعت ونمت ظاهرة النزاعات الأثنية في إفريقيا، ويتضح ذلك من الحدود الموروثة عنه، والتي أدت إلى تقسيم الجماعات بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات أثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع وزاد من حدة النزاعات الأثنية، حيث عملت الحكومات الاستعمارية على تغيير الخريطة الأثنية في إفريقيا، ومن بينها السودان من عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم مصالحها التوسعية، في حين إنها تتناقض مع الواقع الاجتماعي والأثني للمجتمعات هناك دون أن ننسى سياسية فرق تسد التي لجأ إليها المستعمر من خلال تفضيل جماعات اثنيه معينة على أخرى مع إعطائها نصيبا من الحكم والسلطة، وعلى الرغم من أن التعددية هي أمر أصيل وعامل غني في واقع المجتمعات، إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في جعلها عامل فرقة وأساسا للحرب بين أبناء الوطن الواحد، فالقوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الأثني على أنه عنصر لتشكيل القومية، بل أداة لخلق النزاعات الأثنية (لبوخ،2014م).

مع ذلك أضاف (ناجي،2013) لدور السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان عدة نقاط أهمها:

1- تطبيق الإدارة البريطانية لسياسة (فرق تسد) والتي كانت سببا في تشتيت الشعب السودان.

2- استبدال الثقافة العربية والإسلامية بالإنجليزية.

3- التفرقة عن طريق النظم الإدارية بتطبيق نظام الإدارة الأهلية.

4- إثارة النعرة القبيلة بالسعي إلى فصل القبائل ومنع الاتصال بينهما وإثارة الفتنة والتفاخر بالأنساب.

5- الطائفية الدينية وذلك بخلق عدائية الجنوبيين ضد الإسلام، ودعم الحركات التنصيرية، وتركيز الإرساليات المسيحية على الجنوب السوداني.

6- فصل الشمال عن الجنوب، وفق سياسة المناطق المقفولة، وذلك بهدف منع التمازج ونقل الثقافة العربية والإسلامية، ومنع الشماليين المقيمين في الجنوب من إنشاء المدارس، وحق العبادة العلنية ومنع التزاوج مع الجنوبيين وإلغاء المحاكم الشرعية بالجنوب.

7- السعي إلى زيادة تخلف الجنوب ونشر الأفكار العدائية للشماليين.

ب. التوزيع الجغرافي للنزاعات في السودان:

يعاني السودان مثل بقية دول القارة الإفريقية من معضلة التخلف والاضطراب الاجتماعي، وفي واقع الأمر فإن البلاد تعج بمختلف أنماط النزاعات المسلحة والجدول (2) يوضح ذلك، ففي الجنوب بدأت الحرب في عام 1983، واستمرت حتى عام 2005م باتفاقية نفاشا، والتي أفضت في نهاية المطاف بانفصال دولة جنوب السودان عن السودان، كما أن منطقة جبال النوبا في ولاية كردفان ومنطقة الانقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق شهدت نزاعا مسلحا مدمرا ظل مستعرا منذ العام 1984م وابتدأ من يناير 1997م، وانضم شرق السودان إلى بقية مناطق النزاع الأخرى، وانتشر كذلك النزاع المسلح في منطقة جبل مرة إلى شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه الساحة ساحة للصراع الدامي، ولقطاع الطرق، والنهب المسلح، مع الانعدام التام للأمن، والخريطة (3) توضح مناطق النزاعات في السودان.

خريطة (3) مناطق النزاعات في السودان

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات،(2012م):

الرابط https://Studies.aljazeera.net/ar/article/451

جدول (2) النزاعات المسلحة في السودان:

النزاع	حدة النزاع	الفترة الزمنية	أطراف النزاع	الأسباب الرئيسية	النتائج المتوقعة
جنوب السودان (10) ولايات	حرب	منذ 1983	جيش تحرير شعوب السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات الصديقة (أنانيا) + مليشيات القبائل	* نزاع موارد [الأرض + النفط+ المياه * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + ثقافي]	أ. انفصال ب. اتحاد فيدرالي ج. كونفيدرالية
الانقسنا(ولاية النيل الأزرق)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان(قطاع الفونج) ضد الحكومة+ الدفاع الشعبي	نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي+ التعدين] * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي

جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان(قطاع النوبا) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي +مليشيات القبائل العربية	* نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي بصورة رئيسية]+ تامين خط البترول * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (ثلاث ولايات)	نزاع متوسط الحدة ومتقطع	منذ 1987	الفور والزعاوة المساليت ضد العرب	* نزاع حول سبل كسب العيش +الأرض *انقسام عرقي ناشئ	اقتسام الموارد المتنافس عليها
شرق السودان(ولايا ت البحر الأحمر + كسلا+ القضارف)	نزاع متدرج الحدة (تصعيد وخمود)	منذ 1997	التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حول سلطة الدولة	أ. إطاحة التجمع بالجبهة (محتمل) ب اقتسام السلطة

المصدر :محمد،2010م

وتتعدد أسباب النزاعات المذكورة وتتفاوت من حرب اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاع حول الموارد بصورة أساسية، كما هو الحال في منطقتي جبال النوبا الانقسنا إلى نزاع حول العيش والبقاء في شمال ووسط دارفور، ثم مؤخرا النزاع المسلح في ولايات شرق السودان، وقد راح ضحية النزاع المسلح في جنوب السودان أكثر من مليوني شخص، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى في بقية جبهات النزاع، كما أقعدت هذه النزاعات المسلحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، فالنظام الحاكم يوجه نصف عائدات الدولة إلى المجهود الحربي، وأصبح الاقتصاد في حالة فوضي، وانعكس ذلك على بقية أوضاع السكان بصفة عامة خصوصا في الريف، حيث يواجه سكانه خطر الحرب والجفاف والزحف الصحراوي، ونتيجة لذلك اضطر حوالي أربع مليون شخص إلى النزوح بحثا عن ملاذ آمنا نسبيا في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لاجئ، كما هاجر مليون مهني وعامل من البلاد للعيش والعمل في الخارج. وبصورة عامة

ليس هناك بصيص أمل في وضع نهاية لهذا البؤس في المستقبل القريب، بل على العكس إذ أن الأوضاع تزداد سوءا بسبب ضلوع السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نزاع دول الجوار مثل الكنغو الديمقراطية وتشاد يوغندا، إلى جانب تدخله المستمر في تأجيج النزاع الإثيوبي الاريتري، ويضاف إلى ذلك التدهور البيئي الذي يزداد سواء باستمرار مع تراجع قدرات السكان في الاستفادة من الموارد الأخذة في الدهور أصلا (محمد،2010م).

ج. الحروب الأهلية:

تعود جذور التمرد في السودان إلى جملة من الأخطاء والممارسات الغير المقصودة من قبل الوطنين والأحزاب، إضافة إلى جملة الأخطاء المقصودة التي عمقتها الإرساليات التبشيرية والحكام البريطانيين، وأول بوارد التمرد بدأت بالفرقة الاستوائية في أغسطس في توريت، تم قتل261 سودانيا (ابوسعدة،2010م).

الجدول(3) الحروب الأهلية في السودان

خلفية تاريخية	السبب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
شارك الجلابة[1] الشماليون في تجارة الرقيق منذ القرن الماضي ومازال هذا التاريخ عالقا بالأذهان حل الشماليون محل البريطانيين في الإدارة في الجنوب + بدأت الحرب الأهلية الأولى (1955) بقيادة أتانيا[2] التي غلب على تكوينها الاستوائيون . اتفاقية أديس أبابا (1972) سيطرت النخبة النيلية على الحكم الفيدرالي.	أولا: بيئية الزراعة ة الإلية استفحلت الفرية في الشمال ° صندوق النقد الدولي يتجه جنوبا+ تأثر منطقة الساقا بالجفاف والتصحر . ثانياً : اقتصادية الموارد في الجنوب وحزام الساقا مربحة (النفط + الأراضي + المياه) .	جيش تحرير شعوب السودان حوالي 100 ألف مقاتل ونصير معظمهم من الدينكا وهم مجهزون لخوض حرب عصابات	مساندة للحكومة الجبهة الإسلامية + التنظيم الدولي للإخوان المسلمون + إيران + العراق +ليبيا + اليمن+ دول الخليج + تشاد + افريقيا الوسطى	محليا تفكيك البلاد+ نسبة كبيرة من الضحايا من المدنيين . المجا عة والأمراض والألغام تهدد حياة الملايين . نصف عائدات الدولة ينفق على الحرب + تعثرت جهود التنمية أو توقفت تماماً خصوصاً في الجنوب .	محليا فشلت كل المحاولات التي قام بها معتقلون داخل الجبهة القومية الإسلامية
		الجيش الحكومي 150 ألف جندي وضابط جيد التجهيز ولكن معنويات أفراده هابطة	أطرا ف مواقفها متذبذبة مصر +دول الشرق الأوسط + كينيا + زائير		إقليميا أبوجا (نيجيريا)+ أيقاد + IGAD المبادرة المصرية – الليبية (فشلت محاولات وساطة)

إعادة تقسيم الجنوب ومحاولات هيمنة الشمال على النفط + اندلاع الحرب الأهلية الثانية (1983) . انضمام دارفور + النوبا +والانقسنا والبجا + التجمع إلى الخيار العسكر	ثالثاً : اجتماعية فرض قوانين الشريعة + التعريب + الأسلمة + التفرقة العنصرية. رابعاً : سياسية: التجمع الوطني الديمقراطي + حركة تحرير شعوب السودان يعملان لإقامة سودان ديمقراطي علماني .				
	الميليشيات الشمالية (قوات الدفاع الشعبي 500 ألفا+ المراحلين 60-100 ألفا)	معارضة لنظام الحكم في الخرطوم إرتريا +أوغندا + إثيوبيا + الغرب قوات التجمع الوطني المعارض قوات التحالف (500) + لواء السودان (1500) + البجا (300) + حزبية أخرى (500)	إقليميا القرن الأفريقي + منطقة البحيرات العظمى + تشاد + احتمال اندلاع نزاع بين الدول	عالميا غرب أوروبا +نيجيريا + كينيا ..الخ (فشلت كل المحاولات)
	المليشيات الجنوبية تغير ولاءها باستمرار ويقف معظمها إلى جانب الحكومة . تخوض تنافسا شرسا فيما بينها . أتانيا 2 (30 ألفا) + أخرى (60 ألفا).		عالميا السودان جزء من الإرهاب العالمي	المنظمات الطوعية والشبكة الكنائس + مركز كارتر + حقوق الإنسان + مراكز الأبحاث (ساهمت في تمهيد الطريق أمام " السلام من الداخل ")

المصدر: محمد ،2010م

كما هو موضح في الجدول أعلاه رقم (3) الذي يوضح التطور التاريخي للحروب الأهلية في السودان، ونجد أن الحكومات المتعاقبة على حكم السودان تعاملت مع حركات

التمرد بالحل العسكري فقط، بغرض كسر شوكتهم دون استصحاب الحلول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والهوية، وأيضا استخدام الحلول المجزأة زاد من تفاقم المشكلات والحروب الأهلية في السودان، مما جعلت هنالك تصدعات في المجتمعات السودانية، وتفاقمت بعد ذلك دائرة الحرب في عهد الإنقاذ أي بعد عام 1989 لتشمل الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية للسودان.

د. الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها:

لقد أدت الأزمات التي عاني منها السودان سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب قبل الانفصال إلى ظهور العديد من الحركات المسلحة المتمردة التي جسدت ضعف الحكومة السودانية، سواء من ناحية شرعيتها أو من ناحية احتكارها للعنف، وهذه الحركات اختلفت في مطالبها وأهدافها التي كان أقصي حد لها الانفصال كرفض تام لسلطة وسيادة الحكومة السودانية، مما ساهم في عمليات تآكل السلطة المركزية وسيادة الدولة والجدول (4) يوضح الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها (ناجي،2013م).

جدول(4) الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها

الدولة	الطرف الأول في النزاع	الحركة المناوئة للحكومة	السنة	أسبابها
السودان	النظام الحاكم	حركة الانانيا	1955	أرض/موارد/ انفصال
		الحركة الشعبية لتحرير السودان	1994	نزاع اقليمي
		جبهة الشرق	2005	حرب أهلية/التهميش/ عدم المساواة
		حركة العدل والمساواة حركة تجرير العدالة حركة تحرير السودان	2004	حرب أهلية/ سلطة/ثروة

جنوب السودان	النظام الحاكم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان التغيير الديمغرافي جيش دفاع جنوب السودان	2011	أيدلوجي/عرقي/سلطة /ثروة

المصدر: ناجي،2013م

هـ. السياق الاقتصادي والاجتماعي:

أدت التنمية غير المتوازنة التي تمخض عنها تدهور تنموي إلى إحداث كبيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية والتي هيأت أرضية للنزاعات ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- اختلال النظم الايكولوجية التقليدية مع تغييب وسائل المحافظة على البيئة المحلية.

2- توسيع الزراعة الإلية إلى حد كبير وباستمرار على حساب الزراعة التقليدية الإعاشة وأنظمة الرعي.

3- تغيير نظام امتلاك الأرض الجماعي الذي هدف إلى إعالة الفقراء إلى نظام امتلاك للأرض الفردي.

4- تغيير نظام الإنتاج التقليدي الذي هدف إلى التركيز على الإنتاج الغذائي إلى إنتاج غذائي ونقدي.

أدت هذه التغيرات المرتبطة ببرامج الإصلاح الهيكلي الوطني لعام (1980- 1990م) إلى الإفقار وإلى زيادة حدة الفقر وتصدير الموارد الخام بما يعرضها لصدمات وتقلبات الأسعار العالمية وتراجع الطلب العالمي، ومما زاد الأمر سوءا ظهور أزمة الجفاف في العام (1984-1985م) وهذا بدوره ساهم في تفاقم وتشرد الأسر ونفوق الحيوانات بالإضافة إلى

ظاهرة النزوح الجماعي للسكان نحو المراكز الحضرية، وهذا النزوح أدى بدوره إلى التصدع الأسري (مهدي، 2009م).

و. غياب إجماع وطني:

خروج دولة الاستقلال من رحم دولة الاستعمار حمل معه تشوهات الولادة القيصرية، وبدأت الدولة السودانية دولة متسلطة وقهرية مجحفة في توزيع الحقوق على المجتمع، ويعزي ذلك لغياب الإجماع الوطني للدولة السودانية، لأنها دولة تعددية من الناحية الأثنية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي جعل التوصل إلى هذا الإجماع مسالة صعبة، وهذا الإخفاق يعود إلى فشل النخب السياسية المسيطرة في السودان، والتي لا تسعي للتوصل إلى الإجماع الوطني، لأن هذا من شانه أن يحدث تغييرات بعيدة المدى في الهياكل القائمة، وتعارض وهيمنة هذه النخب، بينما واضح من جهة أخرى عجز النخب السياسية في بناء دولة وتحقيق الاندماج، ومواجهتها لمقاومة مسلحة من جانب كل الجماعات، التي رأت في تلك السياسيات والاستراتيجيات تهديدا لمصالحها وتهميشا لوجودها ودورها (بركان،2017م).

ز. الدولة الفاشلة:

إن الدولة الفاشلة هي حالة وسيطة أو مرحلة انتقال لدولة منهارة، وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة، وحسب روتبرغ توجد خصائص لتحديد الدولة الفاشلة وهي متمثلة في الآتي:

1-انتشار الإجرام السياسي مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.

2- انتشار التوترات والنزاعات وخاصة الأثنية والعرقية والدينية وحتى البيئية منها.

3- ضعف فعالية البني التحتية والعجز في مستوي الخدمات وعدم تكافؤ الفرص، وانتشار السوق الموازي.

4- ضعف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

5- استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.

تودي هذه الخصائص حسب روتبرغ إلى مصادرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم وعندها يحول المواطن ولاءه من الدولة إلى الأثنية (عبد الشافع،2020م).

ح. ضعف الاندماج الوطني:

اتسم المجتمع السوداني بسمات المجتمع المركب الهوية، وأثارت عملية بناء الدولة الحديثة التي يتسم منطقها بطبيعة ميله إلى خلق هوية موحدة تمثل المضمون القومي للمواطنة مشاكل في العلاقة بين التنمية والقوميات المتعددة والمتداخلة في السودان، إضافة إلى مشكلة تعيين هوية السودان السياسية والثقافية، وتترافق مع هذه التمايزات ظهور حركات تمرد مسلح في أقاليم عديدة أخرى على خليفة التمايزات الأثنية والتنموية التي وضعتها في خانة الظرفية والتهميش مما جعلها تساهم في تهيئة البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية للانفصال من جهة وتشجيع قوي وتجمعات جهوية أخرى على التمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية، كما هو الحال في إقليم دارفور (بركان،2017م).

ط. أطراف الصراع:

ويقصد بها المشاركون في الصراع، ويمكن أن تكون الأطراف (أفراد – جماعات – منظمات – مجتمعات – أمم) ويمكن تقسيم الأطراف المشاركة في الصراع على المستويات المختلفة إلى ثلاث مجموعات وهي:

1- المجموعة الرئيسية: أولئك الذين لهم مصلحة مباشرة في الصراع.

2- المجموعة الثانوية: أولئك الذين لهم مصالح غير مباشرة في الصراع.

3- المجموعة الجانبية: أولئك الذين لهم مصالح بعيدة في الصراع (الصمادي،2010م).

وهنالك اختلافات في الآراء والمفاهيم والبرامج بين أطراف النزاع ما بين تيارات اشتراكية وأنظمة ليبرالية ديمقراطية، وهذا خلق قدر من سوء الفهم والتقدير، مما أوجد الفجوة المعرفية بين أطراف النزاعات، وأسبابها وطبيعتها وتصنيفاتها المختلفة وأهدافها، والأطراف المباشرة

وغير المباشرة المشاركة في النزاع والأطراف الانتهازيين، وتسييس المساعدات، وإطالة أمد الحروب بدعم من هو أضعف في النزاعات ليس من باب الحب فيه، وإنما لخلق توازنات في القوى بين الأطراف المشاركة في النزاعات، مما عمل على إيجاد مشاركين داخلين كطابور خامس مستخدمة معهم القدرات الذكية والعقلية، مما ساهم في عمليات تآكل السلطة المركزية وسيادة الدولة.

ي. الأطراف الخارجية المؤثرة في النزاعات في السودان:

وتماشيا مع ذلك أضاف كل من (جحيش ومحمد،2018م) أن للنزاع أطرافا خارجية وهي تشمل كل الأطراف التي تكون خارج منطقة النزاع، ولكن يكون لها دور مؤثر في النزاع، وتختلف درجة تأثير الأطراف الخارجية في النزاع على حسب طبيعتهم وخصائصهم، وعلاقتهم بالنزاع في حد ذاته، وارتباطاتهم بالأطراف المعنيين بالنزاع. وعلى ضوء ذلك يمكن تصنيف الأطراف الخارجية المؤثرة في النزاعات في السودان إلى الآتي:

1- دول الجوار:

هي تلك التي تملك جوارا جغرافيا مع الدول التي تعاني من النزاع، وتتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع، وتعد أكبر الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع، وهذا راجع لجوارها الجغرافي، وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع من حماية أمنها القومي خشية انتقال النزاع إلى أراضيها، أو لحماية مصالحها المباشرة أو غير المباشرة، أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في منطقة النزاع.

2- دول القربي:

وهي تلك الدول التي تملك قرابة أثنية أو عرقية مع أحد أطراف النزاع، وتتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع، كما تعد من بين الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع، ويعزي ذلك لتداخل النسيج الاجتماعي مع أحد إطراف النزاع، وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع

خشية أن ينتقل إليها بسبب التداخل القبلي، وانتصار وسيطرة الطرف الذي تتقاسم معه قرابة عرقية أو أثنية أو حماية مصالحها في منطقة النزاع.

3- الأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع:

وهي تلك الدول التي لا تمتلك لا قرابة أثنية ولا جوارا جغرافيا، ولكن لها روابط بالمشاركين فيها، ويمكن أن تكون ذات أثر كبير على نتيجة النزاع، إضافة إلى الدول ترعى المنظمات الغير حكومية، وشركات الأمن الخاصة، والمليشيات، والأطراف العابرة للدول كالشركات المتعددة الجنسيات (جحيش ومحمد،2018م).

ك. الشكل السياسي:

إن ضعف التعددية السياسية كثقافة ديمقراطية والاضطرابات السياسية عملت على إيجاد صراع على السلطة والمشاركة السياسية، وقد أدى الصراع بين الذين يملكون الثروة والسلطة والذين لا يملكونها، وانتشار الوعي بالتخلف النسبي، وظهور نسبة متعلمة من أبناء الولايات إلى ارتفاع أصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية الولايات، وإن كانت بدرجات متفاوتة، كما ساهم الصراع بين الشمال والجنوب في السودان إلى إضعاف الحكومة المركزية، وبالتالي ازدياد معاناة الولايات وخاصة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش على حساب الصراع الأخر القائم في السودان (عمرو،2016م).

ل. هشاشة الدولة:

هناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية التي تتمحور حول ثلاثة إبعاد رئيسية للهشاشة في الدولة وهي كالآتي:

1- الفشل في بسط السلطة.

2- الفشل في توفير الخدمات الأساسية.

3- الفشل في الحفاظ على الشرعية.

وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وتوفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على الاعتراف بشرعيتها من مواطنيها، وتتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول، والأوضاع الهشة "تعد الدول هشة عند تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر" وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية، وقررت منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي تحويل التركيز إلى الدور المحوري للشرعية، وتطلعات المواطنين من تعديل تعريف الدول الهشة بأنها "الدول الغير قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغييرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية".

وتظهر الهشاشة في صور شديدة التنوع من حيث الكم والكيف، ويمكن أن تنجم عن عوامل مختلفة بداية من الصراعات العنيفة، وصولا للتآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، كما تظهر بدرجات متفاوتة من الحدة، وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد أو فترات إعادة البناء السياسي (لبوخ،2014م).

وتبدو مظاهر هشاشة الدولة السودانية في المؤشرات التالية:

1- الفشل في تحقيق البرامج التنموية

2- الفشل في عملية الممارسة السياسية (الانتقال السياسي في الحكم)

3- عدم معالجة الانقسامات النعرات العرقية والأثنية

4- النزاعات المسلحة والحروب الأهلية

3- التفاوت الإقليمي بين ولايات السودان من وجود الانحياز الحضري على حساب الريف.

م. الاستبعاد الاجتماعي:

يستخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع بداخل هذا المكون الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقا لاعتبارات تقررها وتفعلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصورة مختلفة، ففي نطاق الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد والجماعات قد تحرم كثير من الجماعات من الفرص ومن الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية، وأيضا حرمان الأفراد من حقوق المواطنة والمساواة في كافة المستويات السياسية، كالمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، وتتعدد أبعاد التهميش منها ما يرجع للعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الجغرافية، وكذلك المواطنة، وتكمن مخاطر التهميش في الآتي:

1- القيم الاجتماعية (الحد الأدنى من توزيع التكافؤ في الفرص بين الأفراد المجتمع ووجود مظاهر الحرمان المجتمعي).

2- قيم التضامن الاجتماعي (الرفقة والألفة وتقبل الآخرين).

3- المساهمة في انتشار الضعف المجتمعي الذي يعمل على هدم البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل الاستقرار فيه) (الديب وسليمان،2015م).

يشير مصطلح التهميش إلى عدم المساواة الاقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي والاجتماعي والتميز، وحالات الحرمان والاستبعاد من مزايا معينة، من حيث تحقيق الاحتياجات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية فضلا على احتياجات التعليم، مقارنة مع الغالبية من السكان (جرابسكا،2005م). ونقلا عن (إسماعيل، 2012م) فكلمة التهميش تعني الترك أو التقليل من قيمة الشيء، فالتهميش عمليات يتم من خلالها تشريد الآلاف من أعمالهم، وانهيار المشاريع الزراعية والصناعية وهي عوامل تؤدي إلى الهجرة داخل وخارج البلاد، وتركيز السلطة والثروة في يد القلة، وتعميق الفقر، مما يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من

الفقر، وهي صفة ملازمة لمعظم دول العالم الثالث، حيث تخلف الأطراف بفقدان العناصر المنتجة وأدوات الإنتاج، وذلك من جراء عمليات السحب المستمر تجاه المركز. وفي هذا الجانب أورد (محمد، 1999م) بأن الفرد كلما ابتعد عن المركز ساءت حالته، وأصبح أكثر تهميشاً، وعلى الرغم من أن الآثار المرتبطة بالتهميش لم تنحصر على الهامش بل تتعداه إلى المركز، والشكل (3) يوضح مدى عمق تلك الآثار المصاحبة:

شكل (3) التهميش كما أورده Perlman

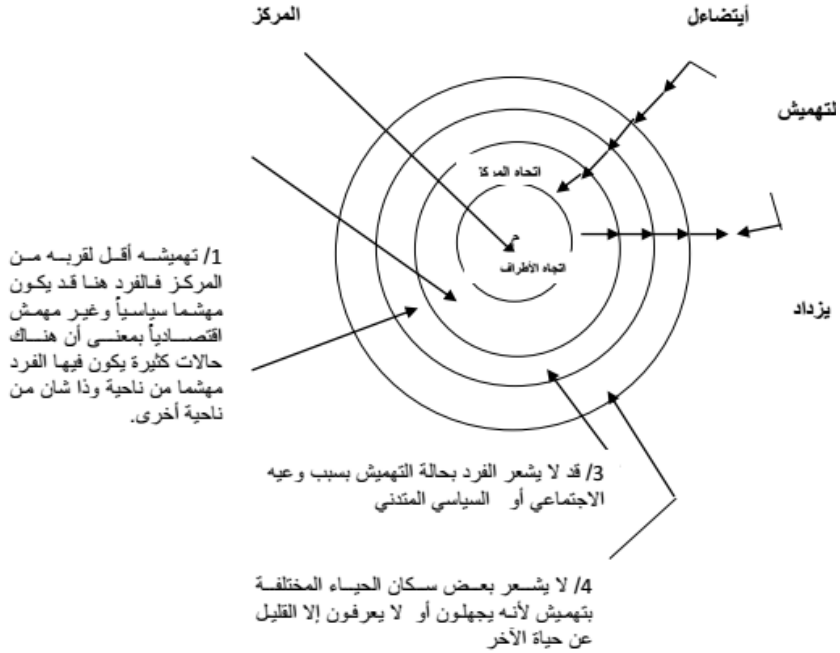

المصدر : قيرة، 2003م نقلا من إسماعيل 2012م

وتماشيا مع ذلك فقد أضاف (ناجي،2013م) أنه قد تجلى تهميش الجماعات العرقية في السودان من قبل الحكومة والمجتمع العربي الشمالي وأدى إلى انغلاق اجتماعي وثقافي، وعدم الاختلاط وزيادة قدرتهم وتفوقهم لاستمرار السيطرة، إضافة إلى انعدام قيام المبادرات الأهلية أو الحكومية لتغيير الممارسات العنصرية أو لتحسين المناطق المهمشة، بل على العكس ظلت المحاولات دائما اتجاه التأكد من بقاء السودانيين الأفارقة في المستويات الدنيا

من المجتمع، وذلك عبر ممارسات فردية أو جماعية رسمية وغير رسمية، وبذلك ساهم هذا التمييز في زيادة التوتر والعدائية تجاه الحكومة المركزية والعرب المسلمين، ورؤية للانفصال كحل لنهاية السيطرة والتهميش، والخروج من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، وهذا التهميش ساهم وفي زيادة الانقسامات والحركات المتمردة، وسخط واستنكار من المجموعات المهشمة، وتغيب المناطق المهشمة من المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية، وإتباع سياسات اقصائية واللجوء للقمع والمواجهة بدل الحوار مع الحركات المسلحة، كما أن سياسية التهميش التي مارستها الحكومة السودانية تعد من أوائل المقدمات التي أدت إلى عدم الاستقرار في السودان، وعلى كافة الإشكال اقتصادي اجتماعي وجغرافي سياسي ثقافي مع المزامنة في ظل غياب التنمية المتوازنة والبنية التحتية والمشاريع الإنشائية والزراعية والحيوانية، مع تدهور ونقص في الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن الحكومة السودانية أعطت الأولوية لمبدأ حفظ الأمن في دارفور على حساب الاهتمام بمبدأ "التنمية أولا" وكنتيجة لذلك أصبحت العديد من المناطق مهمشة مهملة فمثلا تم تصفية المشاريع القائمة في بعض مناطق دارفور مثل مشروع السافنا ومشروع جبل مرة ومشروع خور الرمل ومشروع ساق النعمان، وتعاملت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم مع مطالبهم التي تنادي بالتنمية بعدم الاهتمام واللامبالاة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة إلى درجة مهاجمة المدن والمطالبة بالانفصال.

س. الإعلام الغربي الحاد:

لعب الإعلام الدولي دورا بارزا في تأجيج النزاعات خاصة في إقليم دارفور، ومن ثم تعقيده فالتدفق الإعلامي من خلال الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفاز العالمية المتعلقة بالنزاع في دارفور ربما فاق أي تدفق في أي نزاع آخر، ولا يمكن مقارنته إلا بإحداث 11/ سبتمبر، وفي العراق حيث ظلت صحفا مثل: واشنطن بوسن – نيويورك تايمز – لوس أنجلس تايمز – غار ديان – التلغراف، ووكالات الأنباء مثل: رويتر – بي بي سي،

وغيرها تتخذ من موضوع النزاع في إقليم دارفور مادة إعلامية يومية، وفي أغلب الأحيان فإن الافتتاحية أو المقال أو الخبر أو التقرير يرتكز على ذلك، ولقد تميز ذلك التناول بما يلي:

1- تعدد المصادر في الخبر الواحد أو الافتتاحية أو خلافها من المعالجات الإعلامية على أن تكون كلها مصادر تصب في خانة تجريم السودان، أو حتى في حالة إيراد تعليق مسؤول سوداني فإنه يرد في صفة المدافع عن ذات التهمة أو التهم، ولما لذلك من أثر نفسي في ترويج التهم.

2- إيراد نفس المصطلحات أو التركيز عليها بشدة، وهو منهج أعلامي يهدف إلى تكريس المعلومة وتثبتها، ومن بين تلك المصطلحات (الجنجويد- المليشيات العربية المدعومة من الحكومة) (الأفارقة السود المسلمين) (الاغتصاب المنظم).

3- إيراد نفس الرواية التي تتحدث عن عدد مبالغ فيه من القتلى، وممن هم عرضة للقتل، ومن أن الملايين هجروا مساكنهم بعد عمليات التطهير العرقي والإبادة وعمليات حرق القرى والاغتصاب المنظم الذي تمارسه مليشيات الجنجويد العربية المدعومة من الحكومة ضد المدنيين من الأفارقة السود المسلمين، ومثّل ذلك الإقرار اليومي هو الأخر نهجا إعلاميا معروفا.

4- استخدام الصورة مع تعليقها بتقنيات لا يمكن للمتلقي تجاهلها إلا أن يتعاطف معها وبالتالي يكّون فكرة انطباعية تجاه مرتكبها.

5- استخدام العنوان بصورة تجعل حتى الإيجاب سلبا في تطورات ايجابية يعترف بها مسؤول أو مراقب.

6- الاستشهاد في كل معالجة إعلامية بأسوأ ما صرح به مسئولو الأمم المتحدة أو تلك التصريحات من السياسيين أو رجال منظمات، وكان يذيل الخبر بالقول (يذكر أن السكرتير العام للأمم وصف ما يجري في دارفور بأنه أسوأ مما شهدته رواندا).

7- انتقاء الكلمات والجمل والعناوين ذات الدلالة التحريضية ضد الحكم في السودان، وإبراز المنظمات الدولية أو الدول على أنها أخفقت في الحيلولة دون ما يجري.

ولتحقيق كل هذه الأغراض أرسلت تلك الوسائل الإعلامية عددا هائلا من مراسليها ومصوريها إلى مواقع الإحداث، ومعظمهم بمعسكرات اللاجئين في تشاد، وبعضهم بالمناطق الحدودية السودانية التشادية، يتحركون مع المتمردين ويتلقون ما يقرره هؤلاء، ويمكن إجمال أهداف الحملة المعادية في الآتي:

1- منح الغطاء اللازم والتبرير الوافي لكثير من القوى المعادية للسودان وتمهيد الطريق لزيادة الضغوط أو التدخل العسكري السافر.

2- إعداد الرأي العام لأسواء السيناريوهات تجاه ما يمكن أن يحدث للسودان، بما في ذلك التدخل العسكري، وبما هو أقل منه مثل الحصار الاقتصادي وخلافه من العقوبات.

3- تفكيك الرؤى الكلية للمشروع الحضاري في السودان عن طريق تقسيمه إلى مجموعة من الكانتونات تتنازع فيما بينها، وذلك من خلال التأكيد على مصطلح المليشيات العربية ضد الأفارقة السود المسلمين، وتقديم العرب على أنهم هم المعتدون دائما، وهم الذين يتسببون في عدم الاستقرار، وليس العكس، واستعداء الرأي العام العالمي ضدهم، تمهيدا لأية سيناريوهات مستقبلية ضد أي من الدول العربية، مع التأكيدات المسبقة التي تثبت أن أمريكا، ومن ورائها العرب يريدون شرقا أوسطها تدين فيه الساحة لإسرائيل (جحيش، محمد، 2018م).

المحور الخامس: النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي كما يلي:

1- إن النزاعات المسلحة في السودان هي نزاعات معقدة في تركيبها، ومتعددة الأبعاد والجوانب والأهداف، والتقسيمات، وسببها الرئيسي هو الصراع على السلطة، وعواملها المساعدة هي الاختلالات المؤسسية، والهيكلية النعرات الأثنية والعرقية، بكافة إبعاده المختلفة، والتهميش والقسمة العادلة للثروة.

2- لعبت القوى الاستعمارية دورا بارزا في عمليات تقسيم السودان على المستوى العرقي والجغرافي تحت بند (سياسية فرق تسد).

3- تعد عمليات التهميش التفاوتات التنموية أهم العوامل المحفزة وهي عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى والتي ساهمت في تأجيج النزاعات المسلحة في السودان.

4-تعد الدولة والسلطة المركزية أحد الفواعل للنزاعات في السودان أما إدارة لتلك النزاعات أو مستخدمة غض النظر عن تلك النزاعات.

5- هنالك تعدد اثني ولغوي وعرقي وديني لم تستطع الحكومات الاستفادة من ذلك التنوع، وجعله فسيفساء وطنية تحت شعار (قوتنا في تنوعنا).

6- غياب القيادة الرشيدة في السلطة مع انبراء أطراف خارجية لقيادة المشهد السوداني، بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لها مصالحها وأجنداتها السياسية والاقتصادية.

7- تزايد ظاهرة النزاعات وانتشارها في السودان حيث أصبحت تتخذ إشكالا وأنماطا بتنوع الأسباب والأهداف والأطراف المباشرة وغير المباشرة المشاركة في إدارة تلك النزاعات.

8- أن غرس ثمار النخب الوطنية لم يتم بصورة وطنية أو محلية، وإنما سقي بماء وروح استعمارية من المفاهيم والأساليب والأجندات، وذلك لخدمة المستعمر بعد خروجه من

البلاد، مما جعل هذه النخبة تفقد البوصلة التوجيهية لها مع الاحتفاظ بنكهة وملامح الاستعماريين في الرؤى والأفكار والطرائق التنفيذ.

ثانيا: التوصيات:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات التي من شأنها معالجة معضلة النزاعات المسلحة في السودان وهي كالآتي.

1- لابد من تصحيح الاختلالات إلى تعاني منها الدولة السودانية المتمثلة في الشكل السياسي– مظاهر الدولة الفاشلة– وانعدام الاندماج الوطني– والتفاوت الإقليمي والتنموي.

2- لابد من إعادة صياغة التفكير للنخب السياسية والحاكمة فيما يتعلق بأليات الحكم وعدم إقصاء واستبعاد للآخرين.

3- لابد أن يكون الحل لجميع القضايا والإشكاليات في السودان من خطة وطنية (سوداني – سوداني) وترتيب بيت داخلي دون تدخل أطراف أخرى ربما تدس السم في العسل من خلال الارتهان لها وتنفيذ أجنداتها ولها أيضا تحيزاتها للأطراف الأخرى.

4- لابد من تطبيق مبادي العقد الاجتماعي للمحافظة والخروج إلى بر الأمان بالسودان[1].

1 العقد الاجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية للفيلسوف الكبير جان جاك روسو وهو نظرية أو نموذج تبلور في عصر التنوير خلال القرنين (17– 18)،ويهتم عادة بمدي شرعية سلطة الدولة على الأفراد، تنادي نظرية العقد الاجتماعي بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم مقابل حماية بقية حقوقهم وهي تحديد مسئوليات الحاكم والمحكومين من باب الحق والمستحق (الحقوق والواجبات المترتبة على كل منهم) وهو محاولة تبرير السلطة السياسية وتحديد حدودها على أساس المصلحة الشخصية والمواطنة العقلانية كالتزام طوعي واتفاق فعلي أو افتراضي (إمام،2020م).

المراجع

1- أبو سعدة، أحمد، (2010م): جنوب السودان وأفاق المستقبل، المنشورات الالكترونية لوزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا.

2- إسماعيل، أبكر آدم (د، ت): جدلية المركز والهامش قراءة جديدة لدفاتر الصراع في السودان.

3-إسماعيل، أم سلمه خليل محمد، (2012م): التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نظم الاقتصاد الريفي بمحلية الرهد أبو دكنة- ولاية شمال كردفان في الفترة ما بين (1970-2012م)، كلية الدراسات العليا، جامعة كردفان، رسالة الدكتوراه غير منشورة في الجغرافيا، الأبيض، السودان.

4- إمام، نسمة، (2020م): ما هو العقد الاجتماعي، موقع المرسال، أخر تحديث 2020/8/22م، تاريخ الدخول :2022/10/1م الخميس، زمن الدخول: الساعة السابعة مساء بتوقيت السودان.

5- بركان، إكرام،(2017م): النزاعات الداخلية بعد إحداث 11 سبتمبر 2001م من منظور الدولة الفاشلة –دراسة لحالة النزاع في السودان، جامعة بأنته 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

6- جحيش، عبد السلام، محمد، سليمان أبكر،(2018م): دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور (2003-2014م)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

7- جرابسكا، كاترزينا،(2005م): الحياة على التهميش تحليل استراتيجيات سبل العيش للاجئين السودانيين ذوي الملفات المعلقة في مر، الجامعة الأمريكية في القاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ورقة عمل رقم (6)، القاهرة، مصر.

8- الجهاز المركزي للإحصاء، (2006م): حجم وإسقاطات سكان السودان (1993-2018م) بالمليون، الخرطوم، السودان.

9- الديب، هدي أحمد أحمد، سليمان، محمود عبد العليم محمد، (2015م): مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع تحليل سيسيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث

الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 14/13) ص (65.56)، الجزائر.

10- زياد الصمادي، (2010م): حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

11- عادل، مغرش، (2010م):النزاعات في منطقة القرن الافريقي في ما بعد الحرب الباردة (مع التركيز على السودان والصومال)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،الجزائر.

12-عبد الشافع، أبوبكر، محمد(2020م): أمن الساحل الإفريقي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، مجلة علمية دولية محكمة، العدد الأول، الخرطوم، السودان.

13- عبد الله، حسن بشير، (2011م) :التغير السكاني وآثره على إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، الخرطوم، السودان.

14- عمرو، منار عبد العزيز محمد،(2016م): التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجا) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

15- الكرم، سعد عبد الله سيد أحمد، (2016م):الدراسات السودانية، جامعة النيلين، لطلاب البكالوريوس في كليتي التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان.

16- لبوخ، محمد،(2014م):عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر.

17- محمد، حلو عبد العاطي، (1999): التحول في علاقة الإنسان بالبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق، حالة دراسية من محافظة الدندر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

18- محمد، سليمان محمد،(2010م): السودان حروب الموارد والهوية، الطبعة الثانية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

19- مركز الجزيرة للدراسات،(2012م): خريطة مناطق النزاع المستمر في السودان منقول من مقال موسوم بعنوان(النظام السياسي ضغوط متزايدة وموارد متناقصة)،أخر تحديث2012م، تاريخ الدخول:12، 2022م، يوم الدخول :السبت، زمن الدخول :الساعة الثامنة مساء بتوقيت السودان
الرابطhttps://Studies.aljazeera.net/ar/article/451
20- المنقوري، حسن عبد الله، (2005م): الجغرافيا السياسية، منشورات جامعة السودان المفتوحة، برنامج التربية، رقم (301)،الخرطوم، السودان.
21- مهدي، سعاد عبد القادر(2009م): النزاعات بين المجموعات في السودان الأسباب ووسائل حل النزاع والتحول، دراسة حالة جبال النوبة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) الخرطوم، السودان.
22- ناجي، سهام (2013م): الدولة الفاشلة في إفريقيا مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولي وتنامي الحركات الانفصالية، دراسة حالة السودان، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، الجزائر.